

السياسات الاقتصادية

تؤدي السياسات الاقتصادية سواء النقدية أم المالية دوراً أساسياً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ؛ مثل الناتج المحلي والبطالة و المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة الخ .

أهداف السياسات الاقتصادية :

أ - تحقيق مستوى عال من التوظيف :

وجود مستوى عال من البطالة يتسبب في عدم الاستفادة من طاقات بشرية بالإمكان استغلالها لزيادة الناتج القومي ، ولتحسين المستوى المعيشي للمجتمع . ويعتقد الكثير من العامة أن أي مستوى للبطالة أكبر من الصفر (كل طالب عمل يجد ما يطلبه) هو مستوى غير مقبول ، لكن واقع الحال يختلف عن ذلك لأسباب عدة ، فهناك ما يسمى بالبطالة الجزئية الناتجة عن ترك بعض العمال لوظائفهم بهدف البحث عن عمل أفضل ، وهناك أيضاً ما يسمى بالبطالة الجغرافية الناتجة عن صعوبة الانتقال بين المناطق المختلفة في البلد الواحد . بناءً على ما سبق ، وحتى يتمكن الاقتصاد من العمل بطريقة سليمة ، وكفاءة جيدة لا بد من تحديد مستوى معين من البطالة (أكبر من الصفر) ؛ ليكون هدفاً للسياسات الاقتصادية يسمى بالمستوى الطبيعي . هذا المستوى الطبيعي للبطالة يختلف من بلد لآخر ، ومن فترة زمنية لأخرى تبعاً لمستوى التطور والنمو الاقتصادي . لهذا يمكن تعريف المستوى الطبيعي ؛ للبطالة بأنه ذلك المستوى غير المسبب لمعدلات التضخم بالارتفاع ، بمعنى أن انخفاض البطالة إلى مستوى أقل من المستوى الطبيعي في اقتصاد ما ؛ مع استمرار زيادة الطلب على العمالة من قبل الشركات والمؤسسات يتسبب في ارتفاع الأجور ، ثم ارتفاع معدلات التضخم .

ب - استقرار المستوى العام للأسعار :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع الكبير و المستمر في المستوى العام للأسعار . إن لهذا التعريف ثلاث صفات مهمة . الأولى : أن يكون الارتفاع في الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً ومستمراً خلال فترة زمنية . الثانية : أن الارتفاع في الأسعار هو ارتفاع عام لمعظم السلع والخدمات ، وليس مقصوراً على عدد محدود منها . الثالثة : أن التضخم ظاهرة غير طبيعية ، ولا بد من مسبب لها ، وهو في الغالب إما الحكومة بإنتهاجها بعض السياسات الخاطئة ، أو نقابات العمال بمطالباتها برفع الأجور دون ارتفاع في الإنتاجية ، لهذا فإن من أهم الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية في الوقت الحاضر محاربة التضخم عند حدوثه أو محاولة منع حدوثه .

ج - استقرار سعر الصرف للعملة المحلية :

هناك علاقة عكسية بين سعر صرف العملة لبلد ما في الأسواق العالمية ؛ وبين حجم صادرات ذلك البلد ، فانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مثلاً مقابل الين الياباني قد يؤدي إلى زيادة الصادرات الأمريكية بسبب انخفاض سعرها ، وكذلك إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، فزيادة الصادرات وانخفاض الواردات يؤثران تأثيراً مباشراً على مستوى البطالة بالانخفاض ؛ وعلى الناتج القومي بالزيادة والنمو ؛ لذلك فمن الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في الأجل القصير العمل على تحقيق الاستقرار للعملة المحلية .

د - النمو الاقتصادي :

يعتبر الاستثمار أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي ؛ لذلك تستطيع السياسات الاقتصادية التأثير على الاستثمار ، ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادية بتغيير أسعار الفائدة . إن زيادة الاستثمار لا تعني فقط زيادة رأس المال المستثمر ولكن تعني أيضاً رفع المستوى التقني .

هـ- استقرار الأسواق المالية و النقدية :

من الأمور الجوهرية في الاقتصاديات المعاصرة الدور الفعال الذي تقوم به البنوك التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي ، وحتى تكون قادرة على القيام بذلك الدور فلا بد من توافر الثقة في النظام المصرفي ، وهذا يأتي من ثقة الناس في الجهات الرقابية والإشرافية على البنوك التجارية . إن البنوك المركزية تتولى عادة مراقبة النظام المصرفي ، ويعطي المشرع في الكثير من البلدان للبنوك المركزية سلطة التدخل المباشر في إدارة البنك التجاري ؛ إذا ساءت حالته إلى درجة قد تضر بالنظام المصرفي أو تهمز الثقة به . لهذا فإن قيام البنك المركزي بالإشراف على النظام المصرفي ، ومساعدة البنوك التجارية في أوقات الأزمات ، يولد الثقة ويساعد على استقرار الأسواق المالية والنقدية . أيضاً فإن قيام البنك المركزي بوظائفه لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، واستقرار سعر الصرف ، وأسعار الفائدة ، يساعد بشكل مباشر على استقرار الأسواق المالية و النقدية .

التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسات الاقتصادية :

يمكن تحقيق بعض أهداف السياسات الاقتصادية دون حدوث تعارض فيما بينها ، فهدف تخفيض مستوى البطالة أو تنشيط الاستثمار يتوافقان مع هدف النمو الاقتصادي . لكن بعض الأهداف قد تختلف وتعارض ، فهدف تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف تخفيض أسعار الفائدة .

ولا بد من تساوي عدد الأهداف المراد تحقيقها مع عدد الأدوات المتاحة كقاعدة عامة لتحقيق أفضل النتائج ، وينحصر التأثير المباشر لأدوات السياسة النقدية مثلاً إما بتغير احتياطات البنوك التجارية الإجمالية أو تغير أسعار الفائدة ، ولذلك فعند وجود أكثر من هدف قد يضطر البنك المركزي إلى التضحية ببعض الأهداف مقابل تحقيق هدف آخر . إن اختيار الهدف في الغالب يرجع إلى أهميته بالنسبة للوضع

الاقتصادي في وقت معين ، فقد يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في فترة معينة ، وقد يكون تخفيض أسعار الفائدة في وقت آخر.

تأثير السياسات النقدية والمالية على جانب الطلب :

أولاً - السياسة النقدية :

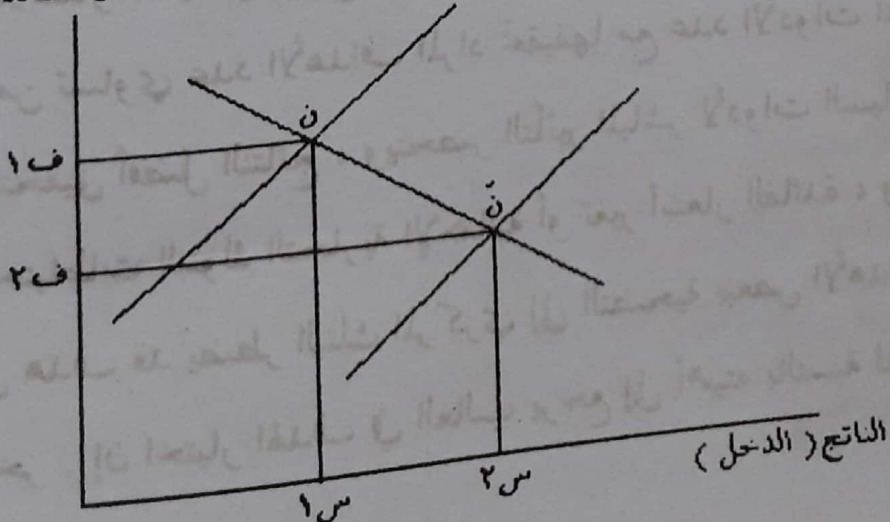
تمثل السياسة النقدية السياسات والإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج المحلي ؛ وخفض معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار عن طريق أدوات السياسة النقدية التي يستطيع المصرف المركزي التأثير بها على عرض النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني ، ثم التأثير على المتغيرات الأساسية المهمة في الاقتصاد الوطني .

وهناك العديد من أدوات السياسة النقدية أهمها نسبة الاحتياطي القانوني ، وعمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم ، وكلها تتشابه في تأثيرها على عرض النقود ، وبالتالي على أسعار الفائدة ، ثم على النشاط الاقتصادي .

إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، وهو بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار ، وعن طريق المضاعف يرتفع حجم الناتج المحلي ، وهذا ما يعرف بدور السياسة النقدية في إطار النموذج الكيترزي الخاص بالطلب الفعال .

والشكل البياني التالي يوضح أثر الزيادة في عرض النقود على المستوى التوازني لكل من الناتج ومعدل الفائدة .

معدل الفائدة



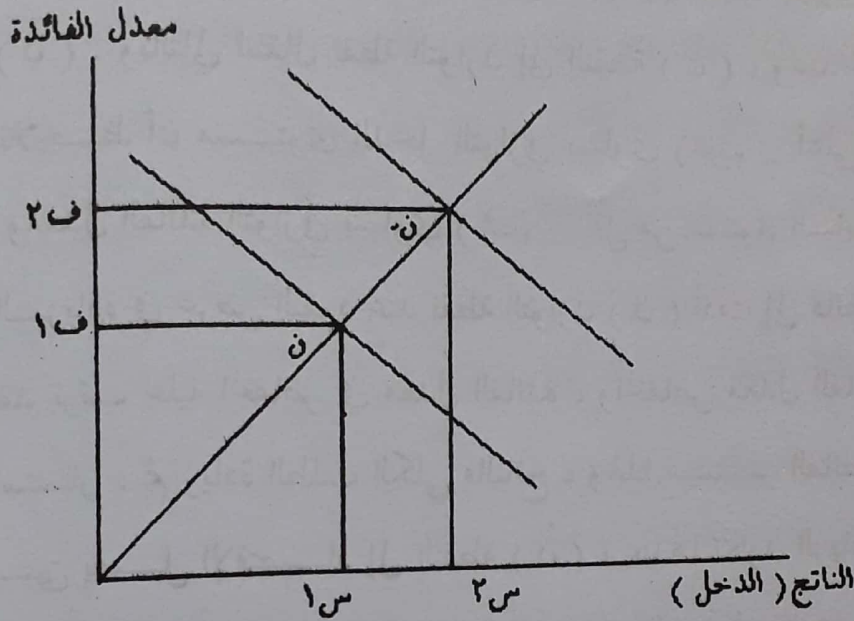
في البداية يكون الاقتصاد في حالة توازن عند النقطة (ن) بمستوى دخل توازي (س ١) ومعدل فائدة توازي يساوي (ف ١) . افترض أن الاقتصاد يعاني من البطالة عند هذا المستوى التوازي للدخل ، وأن هدف السياسة النقدية زيادة الناتج ، ثم تخفيض نسبة البطالة ، وتؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انتقال منحني العرض من (ن) إلى (ن ٢) ، وبالتالي انتقال نقطة التوازن إلى النقطة (ن ٢) ، وعند نقطة التوازن الجديدة نلاحظ أن مستوى الدخل التوازي يساوي (س ٢) - أعلى من مستواه السابق) ، ومعدل الفائدة التوازي يساوي (ف ٢) - أقل من مستواه السابق) .

إن الزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن (ن) أدت إلى فائض عرض في سوق النقد ترتب عليه انخفاض في معدل الفائدة ، وانخفاض معدل الفائدة أدى إلى زيادة الاستثمار ، ثم زيادة الطلب الكلي فالناتج ، ولهذا سيستمر الفائض في عرض النقود حتى يصل الاقتصاد إلى النقطة (ن ٢) ، عندها تكون الزيادة في الدخل والانخفاض في معدل الفائدة كافية لزيادة الطلب على النقود ليتساوى مع المستوى الجديد لعرض النقود ، والعكس صحيح في حالة التضخم .

أما المدرسة الكيترية فلها رأي آخر مفاده أن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي أقل بكثير من فعالية السياسة المالية ، فزيادة عرض النقود لها تأثير عكسي على معدلات الفائدة ، ولكن نظراً لأن الاستثمار لا يستجيب بشكل كبير للتغيرات في معدلات الفائدة ، فإن تأثير السياسة النقدية ضعيف على النشاط الاقتصادي ، وتكمن فعالية السياسة النقدية عند الكيترين في كونها عاملاً مساعداً للسياسات المالية ، حيث ينحصر دورها في التقليل من ارتفاع معدلات الفائدة الناشئ عن مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في سوق الاقتراض .

ثانياً - السياسة المالية :
يتمثل المفهوم الرئيس للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام أدوات

السياسة المالية : الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؛ فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة بطالة ، فإن هدف السياسة المالية زيادة الناتج بزيادة يعاني من حالة بطالة ، فإن هدف السياسة المالية زيادة الناتج بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً ، والشكل البياني يوضح ذلك .



من الشكل نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى ، وبالتالي انتقال نقطة التوازن من (ن) إلى (ن') ، وعند نقطة التوازن الجديدة يساوي مستوى الدخل التوازني (ل ٢) ، ومعدل الفائدة التوازني (ف ٢) .

ويتمثل الاختلاف بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في أثر كل منهما على معدل الفائدة ، فالسياسة المالية التوسعية تعمل على زيادة معدل الفائدة ، بينما السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة .

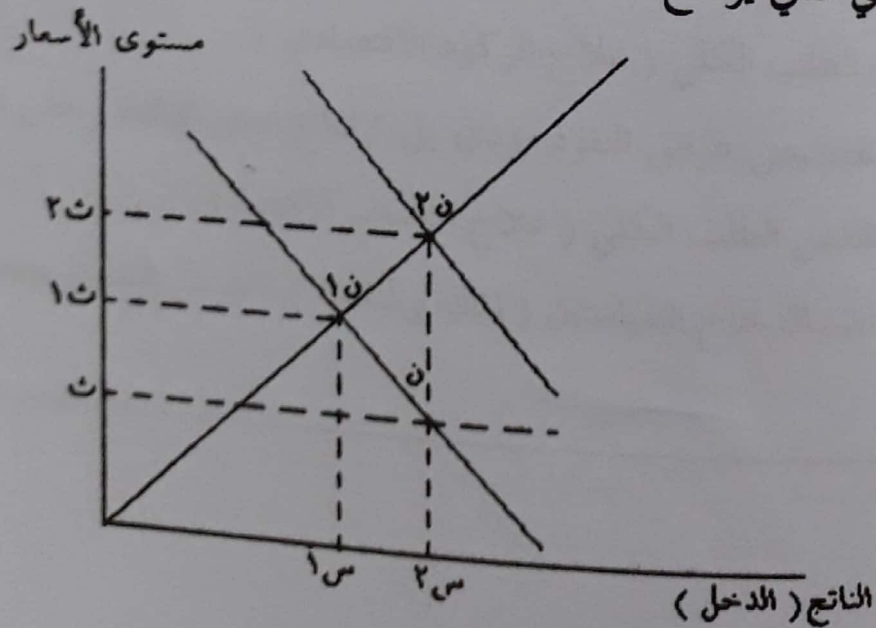
والسبب في ارتفاع المستوى التوازني لكل من الناتج ومعدل الفائدة ؛ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي إلى زيادة مستوى الناتج التوازني ، ونظراً لأن الطلب على النقود يعتمد على الدخل (الناتج) فإن زيادة

(ن) ، ثم زيادة معدل الفائدة . لهذا فإن فائض الطلب على النقود سيستمر حتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن (ن) وعندها تكون الزيادة في معدل الفائدة كافية لتحقيق التوازن في سوق النقد ، والعكس صحيح في حالة التضخم .

وترى المدرسة الكيترية أن زيادة الإنفاق الحكومي قد يصاحبها اقتراف بإصدار سندات حكومية مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ، إلا أن تأثير هذا الارتفاع ضعيف على حجم الاستثمار ، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي لن تزاخم القطاع الخاص بشكل يذكر ، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لمعدلات الفائدة على معدلات الادخار .

تأثير السياسات النقدية والمالية على جانب العرض :

إن التأثير المتوقع للسياسات النقدية والمالية على جانب العرض ، وبالتالي التأثير المتوقع على الناتج والأسعار والعمالة ؛ هو انتقال منحني العرض الكلي إلى اليسار في حالة حدوث كوارث طبيعية أو ارتفاع أسعار المواد الخام ، حيث تنتقل نقطة التوازن من (ن) إلى (ن) ثم انخفاض مستوى الناتج التوازني من (س) إلى (س) مسيياً انخفاض مستوى العمالة ، وارتفاع مستوى الأسعار التوازنية من (ث) إلى (ث) . والرسم البياني التالي يوضح ذلك :



وإذا كان هدف السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار في مستوى الناتج
التوازني ، ثم مستوى العمالة عند المستوى (س ٢) فبالإمكان تحقيق ذلك باستخدام
سياسة توسعية مالية أو نقدية أو كلاهما للتأثير على جانب الطلب الكلي . إن السياسة
التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى ، وانتقال نقطة التوازن إلى
النقطة (ن ٢) مما يؤدي إلى رفع الناتج والعودة به إلى المستوى السابق (س ٢) ، ولكن
بمستوى أسعار أعلى من السابق .

السياسة المالية والسياسة النقدية معاً :

لضمان نجاح السياسة النقدية أو السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا
بد من التنسيق بين السياستين ؛ حتى لا تعمل كل منهما في الطريق المعاكس
للأخرى ، وتنتفي بالتالي أهميتها في تحقيق أهدافها ، فمثلاً في حالة الركود تنادي
السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ، ولا بد أن تعمل السياسة
النقدية في الاتجاه نفسه بحيث تضمن أن يكون سعر الفائدة منخفضاً ؛ وعدم ارتفاعه ،
لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار ، ثم تخفيض الطلب الكلي ؛ مما
يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية ، والعكس صحيح لعلاج حالة التضخم .